حيث أمكن، لتحقيق الاهداف المشتركة؛ اضافة الى ان على الولايات المتحدة ان تأخذ في الاعتبار الرغبة الفرنسية في التعاون؛ وكذلك تعاون الدول الاسلامية غير العربية في المنطقة، لتحقيق الاهداف المشتركة (المصدر نفسه).

وتجاه فلسطين، استنتج التقرير ان على الولايات المتحدة ان تواصل بذل الجهود للتوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية على الخطوط التالية:

الهجرة: على اسرائيل ان تقبل، لصالحها الخاص، مبدأ تنسيق وربط تدفق المهاجرين اليهود اليها مع تطور قدراتها الاقتصادية.

اللاجئون: (أ) على اسرائيل، والدول العربية، ان تتحمل المسؤولية الاساسية لايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بمساعدة خارجية، اذا توفرت؛ (ب) تماشياً مع قرار الجمعية العامة في ١٩٤٨/١٢/١١، على اسرائيل ان تقبل بمبدأ اعادة اكبر جزء ممكن من اللاجئين الفلسطينيين، ويجب ان تبدأ باعادة من يرغب منهم بأسرع وقت ممكن، على نطاق معقول وضمن العدد الذي يتفق عليه في اطار تسوية نهائية؛ (ج) يجب على الدول العربية ان تقبل بمبدأ توطين الجزء الاكبر من اولئك اللاجئين الذين لا يريدون، أو لا يستطيعون، العودة، على اراضيها، وعليها اتخاذ اجراءات فورية في هذا المجال؛ (د) يجب ان نسعى الى الحصول من اسرائيل على تعويض مناسب عن الاراضي والممتلكات التي تركها اللاجئون، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة في ١٩٤٨/١٢/١١. ويجب ان نعارض الجهود العربية، والاسرائيلية، المباشرة وغير المباشرة، لربط موضوع التعويض بمسألة التعويض عن اضرار الحرب؛ (هـ) يجب أن نكون مستعدين، ضمن اطار الامم المتحدة، لتقديم الدعم، ضمن السياسة المقررة، الى برنامج دعم عودة واعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بتقديم المساعدة المالية، والتقنية، بشرط التوصل الى خطة مقبولة لدينا، ولها فرص معقولة للنجاح، وبكلفة معقولة، وتحظى بقبول العرب واليهود ومشاركتهم النشطة في تنفيذ البرنامج المقترح، ومشاركة معقولة من قبل الحكومات المعنية.

الاقتصاد: ويجب ان نسعى الى التوصل الى ترتيب اجراءات اقتصادية بين اسرائيل والدول العربية، مثل استئناف العلاقات التجارية فيما بينها، والى استمرار تدفق النفط ومنتجاته بدون انقطاع، وحرية استعمال، والوصول الى، تسهيلات النقل البرية، والجوية.

الاراضي والحدود: يجب ان نساعد العرب والاسرائيليين على التوصل الى تسوية نهائية لمسألة الحدود في فلسطين، أكان هذا بالاتفاق المباشر فيما بينهم، أو، في حالة الفشل، في دعم مقترحات لجنة المصالحة المقدمة الى الاطراف المعنية، أو الى الامم المتحدة، أو من طريق التوصل الى نوع من التسوية المؤقتة المقبولة من الطرفين. والولايات المتحدة، تفضل، أساساً، اتفاقاً مباشراً. اما اذا طُلب منها تقديم وجهة نظرها، فيجب ان تتقدم بوجهة النظر التي وافق عليها الرئيس، وهي: «اذا رغبت اسرائيل في الاحتفاظ بأية منطقة في فلسطين، كانت حسب قرار الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩ من ضمن الدولة العربية، وتحتلها القوات الاسرائيلية الآن، فيجب عليها، اذا طلبت الدول العربية ذلك، ان تعطي اراضي مكافئة في منطقة اخرى و/أو تقدم تنازلاً لا يشمل الاراضي، اذا كان مطلوباً للتوصل الى اتفاقية منصفة يمكن ان تقدم اساساً صالحاً لسلام دائم».

منطقة القدس: يجب ان ندعم مبدأ تدويل القدس كما ورد في قرار الجمعية العامة، في ١٩٤٨/١٢/١١. ويمكن تحقيق ذلك بالوسائل التالية: ١ ـ سيطرة الامم المتحدة على الاماكن المقدسة؛ ٢ ـ تقسيم منطقة القدس الى مناطق فرعية تدار من قبل الدول المعنية المجاورة، تحت اشراف من الامم المتحدة؛ ٣ ـ فرض التزامات على الدول المجاورة لمراعاة المتطلبات الاساسية فيما يخص نزع سلاح المدينة، وحرية الوصول اليها، ومراعاة حقوق الانسان، وانشاء نظام تحكيم الزامي لتحديد ما اذا كانت هذه الالتزامات قد نُفذت.

ورأى مجلس الامن القومي ان الظروف تتطلب السماح بتصدير كميات معقولة من المعدات العسكرية الى اسرائيل والدول العربية، «للحفاظ على الامن الداخلي لكل بلد، وعلى قاعدة لتحقيق الامن الجماعي لمنطقة